العلوم الاقتصادية
العدد السابع والسبعون/ المجلد عشرون/ حزيران 2025

قياس العوامل المؤثرة على استدامة الدين العام في العراق للمدة 2003-2019

الاستاذ المساعد الدكتور فايزة حسن مسجت
المدرس المساعد اسيا علي هادي
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2024/12/6
تاريخ قبول البحث : 2025/1/19
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2025/6/15

المستخلص :

يهدف البحث الى قياس اثر بعض العوامل المهمة على استدامه الدين في العراق للمدة 2003-2019 وذلك باستخدام بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الاحتياطيات النقدية الأجنبية ، الفائض والعجز في الموازنة العامة، الإيرادات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة والاجمالي الدين العام كمتغير تابع وقد جرى تقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد بواسطة طريقة OLS وباستخدام برنامج (Eviews12)، وقد توصل البحث الى وجود اثر وعلاقة بين المتغيرات التابعة المستخدمة في البحث وبين استدامه الدين العام في العراق خلال مدة الدراسة، وأوصى البحث بضرورة تحسين الإيرادات العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات, وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. وإصلاح النظام الضريبي, اي توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي فضلا عن إعادة هيكلة الإنفاق العام وتقليل الدعم العشوائي وتحويله إلى دعم موجه للفئات الأكثر احتياجًا وتعزيز كفاءة المشاريع الاستثمارية لضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية بناءً على الأولويات الوطنية وبأعلى كفاءة بالإضافة الى ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي, اي توفير بيئة قانونية وبنية تحتية مشجعة للاستثمار.

الكلمات المفتاحية
استدامة الدين- الناتج المحلي الإجمالي– الموازنة العامة – الإيرادات النفطية- الاحتياطيات الأجنبية

Measuring the Factors Affecting the Sustainability of Public Debt in Iraq for the Period 2003-2019

Assistant Professor Dr. Faiza Hassan Masjid

Assist. Lect. Asia Ali Hadi

Department of Financial and Banking Sciences , College of Administration & Economics, University of Basrah

Abstract :

The research aims to assess the impact of various significant factors on the sustainability of debt in Iraq from 2003 to 2019. It employs economic variables such as foreign cash reserves, budget surpluses and deficits, oil revenues, and GDP as independent variables, with total public debt serving as the dependent variable. Utilizing the Ordinary Least Squares (OLS) method and the Eviews12 program, the study estimates multiple linear regression parameters. The findings indicate a significant relationship between the dependent variables and the sustainability of public debt in Iraq during the study period. The research recommends improving public revenues through diversifying sources, reducing reliance on oil as the primary revenue source by developing sectors such as agriculture, industry, and tourism. It also suggests tax system reform, including broadening the tax base, enhancing tax collection efficiency, and minimizing tax evasion. Additionally, the study advocates for restructuring public spending, converting indiscriminate subsidies into targeted support for the neediest groups, and increasing the efficiency of investment projects to ensure their implementation aligns with national priorities. Furthermore, promoting economic growth by encouraging domestic and foreign investment through a supportive legal environment and infrastructure is recommended.

Keywords: Debt Sustainability, GDP, General Budget, Oil Revenues, Foreign Reserves

المقدمة :

تعد ظاهرة الديون سواء كانت داخلية ام خارجية واضحة الأثر في اقتصادات الدول النامية ويعود السبب في هذا الدين في اغلب الأحيان الى انخفاض الادخارات المحلية والتقلبات الاقتصادية سواء كانت داخلية ام خارجية الامر الذي ينعكس على الموازنة العامة مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول وانخفاض الاستثمارات. ان زيادة الدين العام يسبب حالة من عدم الاستقرار بسبب الاختلالات التي تحدث في أسعار الصرف والتدهور الكبير في قيمة الصادرات الامر الذي يؤدي الى انخفاض السيولة بشكل كبير فضلا انه يسهم في إعاقة التنمية الاقتصادية .

تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل كبير على العائدات المتحصلة من الصادرات النفطية حيث تشكل عائدات العراق من النفط ما يزيد عن 90% من الإيرادات وهذا الامر ينبع من كون الاقتصاد العراقي هو احادي الجانب يشكل فيه النفط مصدر الدخل الأساسي الا ان هذا المصدر يتأثر كثيرا بالصدمات التي تحدث بأسعار النفط العالمية ان هذا السبب فضلا عن العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى أدت الى تفاقم مشكلة الدين وجعلت منه مستداما وميزة بارزة في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الحاجة الملحة للعراق لمعالجة الاختلالات التي تعرض لها الاقتصاد والتي أسهمت بشكل كبير على زيادة الدين العام حيث ان دراسة الدين يساعدنا على معرفة اهم المؤشرات التي ساهمت في زيادته خاصة في السنوات الأخيرة الامر الذي اسهم في زيادة العجز المتتالي في الميزانية العامة في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث التعرف على حجم الدين العام فضلا عن دراسة وتحليل اهم المتغيرات التي أسهمت في استدامة الدين العام في العراق للمدة 2003-2019.

مشكلة البحث

تلجأ العديد من الدول الى الاقتراض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، ان ارتفاع مستوى الدين يشكل تحدي كبير للاقتصادات وخاصة النامية منها ذلك ان نسبة كبيرة من موارد الدولة المالية تذهب لسداد الدين وخدماته بدلا من ان يتم استثمارها في مجالات تعود بالفائدة على هذا البلد.

فرضية الدراسة

هناك علاقة بين استدامة الدين العام في العراق وبعض المتغيرات الاقتصادية كالاحتياطيات النقدية ، عجز الموازنة العامة، الاستثمار الخاص فضلا عن الإيرادات النفطية وأسعار الصرف و الناتج المحلي الإجمالي.

اولا: الاطار المفاهيمي للدين العام

مفهوم الدين العام

يمثل الدين العام من المصادر المهمة للإيرادات العامة وتلجأ الدول بغاية تمويل النفقات العامة في ظل حدوث عجز بالإيرادات التي تملكها، ويعرف الدين العام بانه مجموع المبالغ التي على الدولة الالتزام بها للغير نتيجة اقتراض هذه المبالغ بهدف تمويل العجز في الموازنة مع التزامها بدفع الفوائد المترتبة عليه للدائن وبتاريخ مستقبلي يحدد حسب شروط انشاء هذا الدين(جودة وصالح،2020: 17). كما عرف مكتب الدين العام في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الامريكية الدين العام بانه "عبارة عن مجموع ديون الحكومة المحلية والإقليمية، ويعد مؤشرا على مقدار الانفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بدلا من الضرائب"(عبيد،11،2015). كما تم تعريف الدين العام من قبل قانون الموارد المالية والدين العام المعدل بانه" يتضمن كل ديون الحكومة التي تتطلب دفعها او دفع فوائدها واصولها من المقترض الى المقرض في تاريخ او تواريخ محددة في المستقبل(عباس،2006 : 85).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نعرف الدين العام بانه المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة هي او احدى هيئاتها العامة من الافراد او المؤسسات المالية الدولية او المحلية او من الهيئات الخاصة والعامة مع التزامها برد هذه المبالغ مضافا اليها الفائدة المنصوص عليها بعقد القرض.

ويمكن التمييز بين نوعين من الدين، الدين الداخلي فضلا عن الدين الخارجي والذي بمجموعها يكونان الدين العام للبلد، ويعرف الدين الداخلي بانه الاتفاق الذي يتم بين طرفين يقوم بموجبة الطرف الأول وهو الدائن سواء كان مؤسسات وطنية ام افراد بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة على ان تتعهد بالسداد لقيمة هذا القرض والفوائد المترتبة عليه خلال مدة زمنية محددة ويتم اطلاق مصطلح القرض الوطني على هذا النوع من القروض(محمد والعبيدي، : 88). اما القرض الخارجي فهو أموال غير المقيمين المقرضين للحكومة على مدى عدة سنوات او هي اجمالي الأموال المقترضة مع الفائدة وبتعبير اخر فان الدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين المستحق للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والافراد الأجانب (داغر والكبيسي،2019 :296).

ويمكن المقارنة بين الإقراض الداخلي والخارجي وكما يأتي (خصاونة،2017: 18):

1- انخفاض أسعار الفائدة على القروض الخارجية مقارنة بأسعار الفائدة على القروض الداخلية.
2- الزيادة في المخاطر المرتبطة بتقلبات اسعار الصرف بالنسبة للقروض الخارجية.
3- مزاحمة القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص في الحالة التي يتم فيها اللجوء الى الاقتراض من الداخل خاصة اذا وصل حجم هذا الإقراض سقوف مرتفعة.
4- الانخفاض في الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية في الحالة التي يتم التركيز بها على القروض الخارجية وذلك بسبب تسديد هذه القروض والفوائد.
5- يتم تحميل ميزان المدفوعات بأعباء إضافية عند قيام الدولة بتسديد ديونها بالعملة الصعبة لأصل القرض بالإضافة الى الفوائد المترتبة عليه.
6- تكلفة الإقراض الداخلي تبقى ضمن الدورة الاقتصادية للبلد في حالة اللجوء لهذا النوع من القروض وعدم تسربها للخارج اذ ان الفوائد التي يتم دفعها للمصارف المحلية ستنعكس على ربحيتها والتي يتم إعادة تشغيلها من خلال إعادة اقراضها ويمكن ان تسترد الدولة جزء من تكاليف الاقتراض عن طريق ضريبة الدخل التي تفرض على أرباح هذه المصارف.
7- تأثر سيادة الدولة أحيانا في حالة لجوئها الى اقتراض الخارجي بدلا من يتم الاعتماد على القروض الداخلية.

أسباب اللجوء الى الاقتراض من قبل الحكومات

هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء لجوء الحكومات الى الاقتراض وقد تكون هذه الأسباب داخلية او خارجية ومن أهمها ما يلي(شلال، 2020: 6-7)(عبيد،2015: 61):

1- تمويل عجز الموازنة اذ ان الدولة التي تعاني من عجز بالموازنة النابع من تزايد الافاق المحلي معدلات اكبر من الإيرادات تلجأ غالبا الى الاستدانة سواء كانت داخلية ام خارجية للتخفيف من العجز الحاصل في الموازنة.
2-سد فجوة المدخرات المحلية اذ ان العديد من الدول لاسيما الدول النامية تلجأ الى الاقتراض لغرض تمويل البرامج التنموية حيث يتم النظر الى هذه القروض كبديل عن انخفاض المدخرات المحلية.
3-هروب رؤوس الأموال الى الخارج فقد انتشرت ظاهرة تهريب رؤوس الأموال الى الخارج وهذا راجع للفساد المالي والإداري فضلا عن الرشوة وعدم الاستقرار السياسي واستغلال النفوذ ما انعكس بشكل سلبي على اوضاعها الداخلية، ففي الوقت الذي يكون الهدف من الاقتراض هو سد فجوة التمويل للمشاريع الاقتصادية. أدى الفساد الذي يعم أجهزة الدولة والمؤسسات التابعة لها الى نهب كبير للقروض وتهريبها للخارج والقيام بإيداعها في المصارف الأجنبية لحساب أصحاب السلطة والنفوذ الامر الذي أدى الى تراكم الديون.
4-سوء إدارة الدين العام حيث ان ازمة المديونية قد تتفاقم بسبب سوء إدارة هذه الديون بسبب الاستخدام غير الرشيد لهذه الأموال وفضلا عن عدم وجود أجهزة منظمة تتولى الاشراف على عملية الاقتراض.
5-توفير التمويل اللازم الذي يتم ادراجه في بنود الموازنة او أي قانون اخر لمواجهة الطوارئ والكوارث التي قد تتعرض لها الدولة.

6-ارتفاع أسعار الفائدة اذ كان للارتفاع في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية اثرا ودورا بارزا في زيادة حدة المديونية اذ تجاوزت الفوائد التي يتم دفعها في بعض الدول قيمة القروض وأصبحت خدمة الدين تستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي

7-الانفاق العسكري الذي أدى الى لجوء بعض الدول الى الاقتراض بهدف التسلح على الرغم من ان هذا النوع من الديون لا يدر أي فوائض او عوائد مالية يتم استخدامها في خدمة أعباء الدين اذ يكون الاقتراض بهدف زيادة الانفاق العسكري هدرا للطاقات الإنتاجية.

8-العجز المتزايد في موازين المدفوعات اذ يلاحظ ان بعض الدول خاصة النامية منها تدور في حلقة مفرغة حيث ان ازمة النمو في هذه الدول تنتج حالة من الركود المصحوبة بموجات تضخمية حادة الامر الذي ينعكس على شروط التبادل التجاري وهذا الامر يؤدي الى زيادة العجز في ميزان الدفوعات مما يدفع الى المزيد من الاقتراض.

9-عدم فعالية السياسات الضريبية حيث ان الدولة التي لا تمتلك سياسات ضريبية فعالة للضرائب او لا تستطيع فرض ضرائب جديدة تمول بها النفقات العامة يدفعها الى الاقتراض حتى تسد متطلبات الاقتصاد.

10- التغيرات الحاصلة في أسعار النفط التي يكون لها الأثر الكبير في زيادة الانفاق على الطاقة خاصة بالدول المستوردة للنفط.

مفهوم استدامة الدين

تعبر استدامة الدين العام عن السياسات الاتفاقية والاستدامة التي تقوم الدولة بتطبيقها والتي من خلالها يجب ان توضع بالشكل المناسب الذي يضمن عدم توقف الدولة عن خدمة الديون او قيامها بإعلان افلاسها، وهذا يعني ان الدين العام المستدام هو الذي تتمكن الدولة من خدمته على نهل ميسر نسبيا ولا يؤدي بالدولة في الوقوع بمشاكل التعثر في خدمة ديونها. ويمكن ان تعرف استدامة الدين بانها قدرة الدولة على الوفاء بجميع التزامات خدمة الدين سواء كانت الحالية ام المستقبلية بصورة كاملة دون ان يتم اللجوء الى طلب إعادة الجدولة لهذه الديون او شطب جزء منها او ان تتوقف عن خدمة هذه الديون ولكن بشرط ان لا يترتب على ذلك تقييد عملية النمو فيها، وهذا يعني ان الموارد المتاحة للدولة تكون كافية ليس فقط لسداد خدمة الدين العام انما كافية أيضا لتمويل متطلبات الاستثمار والنمو الاقتصادي ولا فأنها قد تكون مضطرة الى رفع معدلات الضريبة على النحو الذي قد يؤثر سلبا في قرارات الاستثمار لقطاع الاعمال الخاص ومن ثم النمو(احمد وإسماعيل،2020: 4-5).

العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية

توجد علاقة اقتصادية متبادلة بين الدين العام والعديد من المتغيرات الاقتصادية فهو يأثر ويتأثر بها واهم هذه المتغيرات التي يكون للدين العام اثر مباشر عليها ما يلي:

1- عجز الموازنة

يرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع الموازنة العامة لاسيما في حالة العجز اذ انه يمثل مجموع العجوزات المالية التي تراكمت والذي يتم تمويله من الموارد المالية المتاحة، حيث انه عندما لا تغطي حصيلة الإيرادات العامة الانفاق الحكومي فان هذا الامر سيؤدي الى حدوث عجز في الموازنة وهذا يعني ان الدين الحكومي سوف يزداد مدام هناك عجز في الموازنة، ولهذا السبب فان على الدولة ان تتبع سياسة اقتصادية تهدف للحد من العجز الحاصل وتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها سواء كانت الحالية ام المستقبلية دون ان يكون لذلك اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية(جودة وصالح، 2020: 17).

2- الانفاق العام

تنشأ هذه العلاقة من خلال علاقة الانفاق بالدخل ففي الحالة التي يزيد بها حجم الانفاق على حجم الدخل سوف يتولد بسبب ذلك عجز يتم تغطيته بواسطة الاقتراض، ان الدولة التي تقترض هي الدولة التي سيقل مستوى دخلها عن مستوى الانفاق فيها

المتضمن الانفاق الاستهلاكي الذي يخصص لإشباع حاجات المجتمع الاستهلاكية فضلا عن الانفاق الاستثماري والذي يكون الهدف منه توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة أصلا او يتم إضافة طاقة إنتاجية جديدة، ولهذا السبب ستستعين الحكومة بمصادر تمويل خارجية لكي تعوض هذا النقص الذي حصل بهذه الموارد (حمد واخرون،2020: 321).

3- الإيرادات النفطية

ان زيادة نسبة الإيرادات الناشئة عن بيع النفط ستؤدي الى زيادة نفقات الدولة وتحسن وضع الميزانية وبالتالي سيؤدي ذلك الى انخفاض مستويات الدين العام والعكس يحدث في حالة انخفاض الإيرادات النفطية خاصة في الدول التي تعتمد في إيراداتها على الصادرات النفطية (الشرع، : 142).

4- سعر الصرف

ان زيادة اعتماد الدول على الدين للوفاء بمتطلبات الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري سيؤدي الى تزايد معدلات التضخم في هذه الدولة بسبب ما تشكله هذه القروض من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة الامر الذي سينعكس على تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة الى ضغوط الدول الدائنة (أبو حصيرة،2015: 61).

5- الاستثمار

ان العبء الناتج من الدين يتمثل بتكلفة الفائدة السنوية المتراكمة، وفي الكثير من الأحيان تنعكس هذه الفائدة على مستوى الضرائب المطلوب لدفع الفوائد على الديون العامة للدولة. ان زيادة ارتفاع مستويات الدين بشكل مستمر يؤدي الى زيادة المخاوف بعدم تسديد الديون من قبل هذه الحكومات واذا حدث ذلك فان هذه الدول ستواجه أحيانا بأسعار فائدة مرتفعة على عملية الاقتراض الامر الذي سينعكس بتفاقم الأعباء المترتبة على الدين العام فضلا عن تثبيط الاستثمار وحتى مع عدم زيادة حجم الديون فان الفائدة المدفوعة من الضرائب قد تؤدي الى رفع سقف الضريبة وهذا سيؤدي الى اضعاف الحافز لتحمل المخاطر والابتكار بالإضافة الى الاستثمار والعمل ومن خلال كل ما سبق فقد يؤثر الدين العام بشكل سلبي على الاستثمار والنمو (الفتلاوي والموسوي،2019: 274). ان تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض سوف يساهم في الزيادة من حدة العجز بدلا من ان يقوم بتقليصه بسبب شده مقدار تسديد خدمة الدين الخارجي عن طريق الموارد المحلية والتي هي بطبيعة الحال محدودة وضعيفة وهذا يحد من استطاعة الانفاق الاستثماري العمل في المجالات الإنتاجية المميزة اضافه الى ان هذه الموارد تكون مثقلة بأعباء هذه الديون التي سوف تؤدي الى ضغط البلد على ايراداته لغرض مواجهة سداد الديون والفوائد المترتبة عليها مما يؤدي الى الانكماش في المشاريع الاستثمارية (السعيدي،2017: 1076).

6- الاحتياطيات النقدية

تعرف الاحتياطيات النقدية الأجنبية بانها مجموع الأصول الخارجية التي تكون متاحة تحت يد السلطات النقدية لتقوم من خلالها بتلبية احتياجاتها لتمويل ميزان المدفوعات او التدخل في سوق الصرف بهدف التأثير على سعر العملة او العديد من الأغراض ذات الصلة كان تحافظ على الثقة بالعملة الوطنية ويتم من خلالها تشكيل أساس متين يستند اليه الاقتراض الخارج (داغر والكبيسي،2019: 299). بينت التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي للعام 2015 ان هناك علاقة بين الدين العام والاحتياطيات النقدية اذ يلاحظ انه توجد علاقة عكسية بين الاحتياطيات النقدية والدين العام ويعود السبب في ذلك ان عجز الموازنة الذي يتم تمويله من خلال الدين العام سواء كان داخلي ام خارجي فضلا عن الانخفاض في أسعار النفط والذي يلقي بضلاله على الإيرادات النفطية التي تحافظ على هذه الاحتياطيات، اذن وظيفة البنك المركزي في الأساس هي ان يحافظ على الاستقرار النقدي وبالتالي فانه قد يضطر في بعض الحالات ان يسحب من هذه الاحتياطيات كي يحافظ على قيمة العملة الوطنية(هذال والبصري،2020: 22).

7- الناتج المحلي الإجمالي

ان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام هي علاقه مترابطة تدل على القدرة لدى الدولة بالوفاء بالتزاماتها ومواجهة المشاكل والمخاطر المتزايدة من استمرار الاقتراض ودى قدرتها المالية على مواجهة هذه المشكلة في المستقبل، أي مدى قدرتها على تحمل أعباء سداد هذه الديون، وفي المقاييس الدولية يعد تخطي نسبة(60%) دليل على ان الحكومة في دائرة الخطر لاسيما اذا ترافق ذلك مع معدلات فائدة مرتفعة على هذه الديون وكانت هذه المعدلات اعلى من معدل نمو الاسمي للاقتصاد، ويحدث العكس اذا انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي فان ذلك يسهم في إعادة الثقة في الحكومة على الاستدامة المالية للاقتصاد ككل والتي تهدف على الحفاظ على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي الى وجود فوائض مالية متزايدة في الاقتصاد تساعد الحكومة على مواجهة الازمات التي تتعرض لها (تركي والدليمي،2020: 82).

ثانيا: تحليل الدين العام في العراق وبعض المتغيرات الاقتصادية

- **تحليل الدين العام في العراق**

ان مشكلة الديون في العراق تعد من اهم المشاكل التي عانى منها العراق ولازال يعاني وذلك لما يسببه من اختلالات مالية تؤدي الى الزيادة الكبيرة في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وبالأخص الديون الخارجية التي تؤدي الى التدخل في شؤون البلد الداخلية وذلك من خلال اجبار الحكومة على تبني البرامج الاقتصادية التي لها اثار سلبية على جميع مستويات الحياة الاقتصادية فضلا عن الاجتماعية وبالأخص الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل ويرجع السبب في ذلك الى السياسات التقشفية وخفض نفقات الحكومة وتقليص الدعم الحكومي لعدد كبير من السلع الأساسية والتي يتم المالية بها من قبل المؤسسات المالية التي تقدم هذه القروض (جودة وصالح،2020: 22).

من الجدول (1) نلاحظ ان الدين العام في العراق كان في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن يلاحظ ان مسار الدين كان يتجه للانخفاض ويرجع سبب ذلك الى الاتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية ودول نادي باريس والذي تم الاتفاق فيه على تخفيض ديون العراق الى نسبة وصلت الى (80%) وذلك في عام 2004، ان الغالبية العظمى من ديون العراق والتي يطلق عليها بالديون البغيضة يعود الى ما قبل العام 2003 وذلك بسبب التعويضات التي اجبر العراق على دفعها للدول التي تضررت من حرب الخليج والتي طالب العراق بإلغائها. اما الدين العام الداخلي والذي يتكون من حوالات وسندات خزينة البنك المركزي فضلا عن حوالات الخزينة العائدة لوزارة المالية والذي يكون الهدف من هذا النوع من الديون هو لسد عجز الموازنة العامة في العراق والتي تؤثر على حجم الانفاق العام في حال حدوث هذا العجز فتلجأ الحكومة عندها الى اللجوء للاستدانة الداخلية لسد النقص الذي يحصل لهذا السبب. بلغ الدين العام (27919328) مليون دينار عام 2003 وكان رصيد الدين الخارجي منه (22375644) مليون دينار بنسبة بلغت (80%) والسبب في زيادة الدين الخارجي كما تمت الإشارة اليه يعود الى ديون الحرب عام 1990 والتعويضات التي كان على العراق دفعها للكويت فضلا عن الديون لدول نادي باريس وخارج نادي باريس بالإضافة الى المتأخرات التي في ذمة العراق للشركات النفطية، انخفض بعدها اجمالي الدين الى (18825957) مليون دينار عام 2004 وبلغت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي (35.36%) بعد ما كانت تمثل(94.36%) عام 2003 وهذا الانخفاض كان السبب من وراءه هو شطب نسبه كبيرة من ديون العراق الخارجية بعد اتفاق نادي باريس، استمر متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض الا انه يلاحظ ان المسار للدين العام الخارجي هو الانخفاض خلال مدة الدراسة اذ كان ادنى مستوى له عام 2014 حيث بلغ(36519120) مليون دينار مقارنة بالدين الداخلي الذي وصل في هذه السنة الى (95200199) مليون دينار والسبب في هذه الزيادة هي زيادة الانفاق الحكومي وتمويل عجز الموازنة بسبب الانفاق على الحرب على داعش خلال هذه الفترة والتي أدت الى تفاقم الدين الداخلي فضلا عن الانخفاض في أسعار النفط العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على إيرادات العراق كون ان اغلب الإيرادات الحكومية تعود الى الإيرادات النفطية اذا يعد القطاع النفطي هو مصدر التمويل الأهم والاكبر في هيكل الإيرادات الحكومية.

حيث بلغت قيمة الناتج المحلي في هذا العام (258900633) مليون دينار وكانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (17.78%) وهي ادنى من العام السابق وهذا بسبب انخفاض نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدين العام. وصل الدين العام في نهاية مدة الدراسة الى (26577409) مليون دينار وبنسبة الى الناتج المحلي (9.59%) وهي ادني نسبه خلال مدة الدراسة ويرجع السبب الى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحسن الذي حدث في أسعار النفط والذي انعكس على قيمة الناتج المحلي الإجمالي

جدول(1) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2003-2019)

مليون دينار، %

السنوات	مجموع الدين الداخلي	مجموع الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي
2003	**5543684**	**22375644**	**27919328**	**29585789**	**94.36**
2004	**5925061**	**12900896**	**18825957**	**53235359**	**35.36**
2005	**6255578**	**10471032**	**16726610**	**73533599**	**22.74**
2006	**5645390**	**85866444**	**91511834**	**95587955**	**95.73**
2007	**5193705**	**73922010**	**79115715**	**107828521**	**73.37**
2008	**4455569**	**53031236**	**57486805**	**155982321**	**36.85**
2009	**8434049**	**52281450**	**60715499**	**139330211**	**43.57**
2010	**9180806**	**52242840**	**61423646**	**158521511**	**38.74**
2011	**7446859**	**52836030**	**60282889**	**211309950**	**28.52**
2012	**6547519**	**51087124**	**57634643**	**251907661**	**22.87**
2013	**4255549**	**49240180**	**53495729**	**271091777**	**19.73**
2014	**9520019**	**36519120**	**46039139**	**258900633**	**17.78**
2015	**3214280**	**38012342**	**41226622**	**191715791**	**21.50**
2016	**3407654**	**40165372**	**43573026**	**208863261**	**20.86**
2017	**3601235**	**42901543**	**46502778**	**254178905**	**18.29**
2018	**4015437**	**43890123**	**47905560**	**201776543**	**23.74**
2019	**4201765**	**22375644**	**26577409**	**276901231**	**9.59**

المصدر: 1- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة(2003-2019).

2- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من عمل الباحثتين.

من خلال ما سبق نلاحظ ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في اغلب سنوات الدراسة هي في حدود الأمان التي حددها صندوق النقد الدولي حيث بين ان النسبة اذا لم تتجاوز (60%) ستكون في حدود الأمان ويلاحظ ان هذه النسبة تجاوزت حدود الأمان في (2003، 2006، 2007) اذ بلغت (94.36%، 95.73%، 73.37%) على التوالي اما بقيه السنوات فقد كانت ضمن حدود الأمان حسب المؤشرات الدولية.

تحليل الموازنة العامة في العراق

للموازنة العامة أهمية كبيرة حيث تسعى الحكومة من خلالها القيام بتنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترغب الدولة في تحقيقها. من الجدول(2) نلاحظ ان الموازنة العامة في العراق شهدت فائض للمدة (2003-2012) بحيث بلغت اعلى قيمة للفائض عام 2011 وصل الى(30049726) مليون دينار وكان معدل النمو السنوي ما يقارب (68160.7%) وهو اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة كما بلغت نسبة هذا الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي(13.827%)، ويعود السبب في

هذه الزيادة الى ارتفاع أسعار النفط العالمية التي انعكست على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام بينما كانت ادنى نسبة له عام 2010 وصلت الى(44022) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ(98.33%) وكانت نسبة الفائض الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي هي ادنى نسبة كذلك وهي (0.026%) ويعود السبب في التراجع في فائض الموازنة الى تداعيات الازمة المالية العالمية الى أدت الى انخفاض الطلب على النفط مما انعكس سلبا على أسعار النفط عالميا، ويلاحظ بعد ذلك استمرار العجز في لموازنة العامة لبقية المدة ويرجع السبب وراء ذلك الى انخفاض الإيرادات النفطية فضلا عن الانفاق العسكري الذي تزايد بشكل واضح خاصة في فترة الحرب على داعش والتي أدت الى تراكم العجوزات في الموازنة، حيث بلغ العجز في الموازنة (1104562) مليون دينار عام 2019 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ(43.17%) ان اهم الأسباب التي أدت الى استمرار العجز في الموازنة العام هو زيادة الانفاق الحكومي الخاص بإعمار ما خلفته داعش فضلا عن انخفاض الإيرادات النفطية.

جدول(2) العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2019)

مليون دينار، %

السنوات	العجز او الفائض في الموازنة العامة (1)	معدل النمو السنوي (2)	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي (3)
2003	**163798**	-	**0.554**
2004	**865248**	**428.24**	**1.804**
2005	**14127715**	**1532.7**	**19.213**
2006	**10986566**	**22.23-**	**11.494**
2007	**15568219**	**41.70**	**13.968**
2008	**20848807**	**33.91**	**13.277**
2009	**2642328**	**87.32-**	**2.023**
2010	**44022**	**98.33-**	**0.026**
2011	**30049726**	**68160.7**	**13.827**
2012	**14677648**	**2.021-**	**11.581**
2013	**5287480-**	**117.95-**	**1.933-**
2014	**7863671-**	**48.723**	**3.037-**
2015	**3927263-**	**223.183**	**13.256-**
2016	**-4028768**	**4.443-**	**14.161-**
2017	**-2002154**	**10.809-**	**4.661-**
2018	**-1943674**	**2.92-**	**0.96-**
2019	**-1104562**	**43.17-**	**0.39-**

المصدر: (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2003-2019). (2)(3) من اعداد الباحثتين

تحليل الإيرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية

بلغت الإيرادات النفطية (15728) مليار دينار عام 2003 واستمر بعدها بالارتفاع حتى العام 2008 اذ وصل الى (76297) مليار دينار وكان السبب في زيادة الإيرادات النفطية هو الارتفاع العالمي بأسعار النفط ولكن هذه الإيرادات انخفضت عام 2009 وذلك بسبب انخفاض الطلب على النفط مما أدى الى انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر برميل النفط من (94.4) عام 2008 الى (61.0) دولار عام 2009 وهذا يعود السبب في ذلك الى اثار الازمة المالية العالمية والتي اثرت تداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية. ان الانخفاض بالإيرادات النفطية انعكس على الاحتياطيات الأجنبية بحيث انخفضت

من(49219.0)عام 2008 الى (44335.7) مليار دينار عام 2009 وكما هو معلوم ان النسبة الأكبر من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي تعود الى إيرادات القطاع النفطي في العراق كون العراق يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط.

عادت بعد ذلك الإيرادات النفطية بالارتفاع عام 2010 حيث بلغت (63594) مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بسبب تحسن الطلب العالمي على النفط بعد التعافي من تداعيات الازمة المالية والذي أدى الى ارتفاع سعر برميل النفط الى (77.4) دولار، ونلاحظ أيضا التحسن بحجم الاحتياطيات الأجنبية لهذا العام حيث بلغت (50622.9) مليار، استمرت بعدها أسعار النفط بالارتفاع وهذا أدى ارتفاع بالايرادات النفطية فضلا عن حجم الاحتياطيات الأجنبية للمدة حيث وصل سعر برميل النفط الى (109.5) دولار عام 2012، بدأ بعد ذلك بالتراجع الى ان وصل الى (40.8) دولار عام 2016 وهذا هو ادني مستوى لاسعار النفط خلال مدة الدراسة وكان لذلك اثر على حجم الإيرادات النفطية وحجم الاحتياطيات الأجنبية كذلك ، حدث بعد ذلك تحسن طفيف في الأسعار حتى العام 2018 ثم انخفض عام 2019 مرة أخرى .

من خلال ما سبق نلاحظ ان حجم الإيرادات النفطية وكذلك الاحتياطيات الأجنبية مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط العالمية وذلك لان الإيرادات النفطية تشكل اكثر من (90%) من إيرادات الحكومة العراقية .

جدول(3) الإيرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2003-2019)

السنة	الاحتياطيات الأجنبية مليار دينار	أسعار النفط دولار	الإيرادات النفطية مليار دينار
2003	**72518.4**	**28.2**	**15728**
2004	**9395.8**	**36.0**	**32593**
2005	**13547.5**	**50.6**	**39449**
2006	**18110.8**	**61.0**	**46873**
2007	**30452.3**	**69.1**	**51949**
2008	**49219.0**	**94.4**	**76297**
2009	**44335.7**	**61.0**	**50190**
2010	**50622.9**	**77.4**	**63594**
2011	**61034.9**	**107.5**	**103061**
2012	**70327.0**	**109.5**	**111326**
2013	**77743.1**	**105.9**	**110678**
2014	**66349.1**	**96.2**	**97072**
2015	**53500.8**	**49.5**	**56260**
2016	**50234.1**	**40.8**	**44267**
2017	**62823.5**	**52.6**	**71833**
2018	**66328.1**	**69.8**	**79388**
2019	**60127.4**	**64.0**	**78527**

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2003-2019).

ثالثا: قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على استدامة الدين العام في العراق

الدراسات السابقة

1- دراسة الشرع وهلال، 2018، بحث بعنوان "قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة(2003-2016)" هدف البحث لدراسة اثر حجم الإيرادات النفطية على الدين العام الداخلي وصافي الموازنة فضلا عن النفقات العامة في العراق وقد توصل البحث الى وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة وصافي الموازنة ووجود علاقة عكسية مع الدين العام الداخلي، وقد اوصت الدراسة الى ضرورة تطوير الإيرادات العامة فضلا عن إيجاد مصادر جديدة واعطائها أهمية قصوى لمعالجة المشاكل الريعية في الاقتصاد العراقي.

2- دراسة حمد واخرون، 2020، بحث بعنوان" اثر الدين العام والتضخم في نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (2004-2016)" وهدف البحث الى معرفة الأثر الذي يتركه الدين العام من تضخم في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدام منهج التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين متغيرات البحث في الاجل الطويل وقد توصل الباحثون الى انه هناك علاقة توازنيه بين الدين العام في العراق والناتج المحلي الإجمالي الامر الذي يؤدي الى نمو الاقتصاد، كما أوصى البحث بضرورة عدم استخدام مبالغ الديون في مشاريع غير إنتاجية.

3- دراسة الوائلي، 2016، بحث بعنوان" اثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة / العراق دراسة حالة للمدة من 2004 لمنتصف 2012" هدف البحث الى بيان العلاقة بين التغيرات الحاصلة بأسعار الصرف والدين العام في العراق وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية وقد توصل البحث الى وجود علاقة وتأثير مباشر بين سعر الصرف ومتوسط سعر الفائدة فضلا عن الدين العام، وقد أوصى البحث بإصدار سندات مرتبطة بالتفاوت بين أسعار الفائدة وذلك لكي يتم التغلب على مشاكل تقلبات أسعار الصرف وبذلك تستطيع الحكومة الاقتراض بأسعار فائدة مناسبة.

4- دراسة جودة وصالح، 2020، بحث بعنوان" قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة2003-2016"، هدف البحث الى دراسة العلاقة بين الدين العام في العراق وعجز الموازنة من خلال استخدام الدراسة التحليلية للبيانات فضلا عن المنهج الكمي وذلك لقياس الأثر الناتج من عجز الموازنة على الدين العام، وقد توصل البحث الى ان الاستمرار في العجز في موازنة الحكومة أدى الى اعتماد متزايد على تمويل هذا العجز من خلال الدين العام وهذا يعني وجود أعباء مالية كبيرة على الموازنة والذي يعود الى أعباء خدمة الدين لهذه القروض وقد أوصى البحث الى ضرورة ان تتبنى الحكومة استراتيجية خاصة يتم من خلالها إدارة الدين بالصورة التي تجنب الاقتصاد الازمات المالية والاقتصادية.

5- دراسة ثامر والشكري، 2021، بحث بعنوان" تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة(2000-2019)" هدف البحث الى تشخيص اثار تقلبات أسعار النفط على الدين العام والتي من الصعوبة فصلها عن خصائص الاقتصاد الريعي للعراق فضلا عن الكشف عن العلاقة بين أسعار النفط والمؤشرات الخاصة باستدامة الدين في العراق من خلال استخدام نموذج لقياس هذه العلاقة وقد توصل البحث الى ان التقلبات الحاصلة في أسعار النفط اثرت على الموازنة العامة وبالتالي على مؤشرات استدامة الدين العام، وقد أوصى البحث بضرورة معالجة المشاكل التي يعاني من بقية القطاعات في الاقتصاد العراقي من خلال الدعم من قبل الحكومة وزيادة التخصيصات المالية لهذه القطاعات للنهوض بها.

توصيف النموذج

استنادا الى ما تم ذكر من تفسيرات نظرية حول محددات الدين العام وكذلك ما تم ذكره حول محددات الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال المدة الزمنية 2003-2019 يمكن توصيف العلاقة بينها على الشكل التالي:

$$Yi = f(x1,x2,x3,x4,)$$

حيث ان:

- اجمالي الدين العام يرمز له بالرمز Yi
- الناتج المحلي الإجمالي يرمز له X1
- الاحتياطيات الأجنبية بالرمز X2
- الإيرادات النفطية يرمز لها X3
- العجز والفائض في الموازنة يرمز له X4

حيث ان العلاقة الرياضية بينهما خطية، وكذلك العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي سالبة اذ كلما تزايد الناتج المحلي الإجمالي يتناقص حجم الدين العام وبالعكس، اما العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية والدين العام فهي ذات إشارة سالبه ويعني ذلك ان زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية سيؤدي الى انخفاض حجم الدين العام والعكس صحيح، اما العلاقة بين الإيرادات النفطية والدين العام سالبة ويعني ذلك ان زيادة حجم الإيرادات النفطية يؤدي الى تناقص حجم الدين العام والعكس صحيح، وبالنسبة الى العلاقة بين الموازنة العامة والدين العام فهي تعتمد على حالة الفائض او العجز في الموازنة فاذا كانت الموازنة في حالة فائض فان ذلك سيؤدي الى تناقص حجم الدين العام اما اذا كانت الموازنة العامة في حالة عجز فان العلاقة بينهما موجبة اذ يؤدي ذلك الى زيادة حجم الدين العام.

نتائج التقدير

قامت الباحثتان بتقدير محددات الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003-2019 باستخدام نماذج الانحدار الخطي وقد جرى تقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد بواسطة طريقة OLS حيث تم ترميز المتغيرات الداخلية في النموذج على الشكل التالي:

$$Yi = b0+b1xi1+b2xi2+b3xi3+b4xi4$$

حيث ان:

- Yi ترمز الى اجمالي الدين العام بالعملة العراقية.
- Xi1 ترمز الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاسا بالعملة العراقية.
- Xi2 ترمز الى الاحتياطيات الأجنبية بالعملة العراقية.
- Xi3 ترمز الى الإيرادات النفطية بالعملة العراقية.
- Xi4 ترمز الى الموازنة العامة مقاسه بالعملة العراقية.

جدول (4) متغيرات البحث المستخدمة بالتقدير

السنوات	العجزوالفائض في الموازنة X4i	الإيرادات النفطية X3i	الاحتياطيات الأجنبية X2i	الناتج المحلي الإجمالي X1i	اجمالي الدين العام Yi
2003	163798	15728	72518.4	29585789	**27919328**
2004	865248	32593	9395.8	53235359	**18825957**
2005	14127715	39449	13547.5	73533599	**16726610**
2006	10986566	46873	18110.8	95587955	**91511834**
2007	15568219	51949	30452.3	107828521	**79115715**
2008	20848807	76297	49219	155982321	**57486805**
2009	2642328	50190	44335.7	139330211	**60715499**
2010	44022	63594	50622.9	158521511	**61423646**
2011	30049726	103061	61034.9	211309950	**60282889**
2012	14677648	111326	70327	251907661	**57634643**
2013	5287480-	110678	77743.1	271091777	**53495729**
2014	7863671-	97072	66349.1	258900633	**46039139**
2015	3927263-	56260	53500.8	191715791	**41226622**
2016	-4028768	44267	50234.1	208863261	**43573026**
2017	-2002154	71833	62823.5	254178905	**46502778**
2018	-1943674	79388	66328.1	201776543	**47905560**
2019	-1104562	78527	60127.4	276901231	**26577409**

حيث جرى تقدير تلك المعادلة من خلال البرنامج الاحصائي (Eviews12) وكانت نتائج التقدير على الشكل التالي:

$$Yi = 38058753 - 0.02x1i - 77.18\ x2i + 2480808\ x3i + 0.475x4i$$

t = (0.0463) (0.0135) (0.0220) (0.0346) (0.017) R2 = 0.79 R-2 = 0.85

F* = 0.002 d-w = 1.622

جدول(5) نتائج تقدير النموذج

		Dependent Variable: Y		
		Method: Least Squares		
		Date: 12/6/24 Time: 14:34		
		Sample: 2003 2019		
		Included observations: 17		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0298	0.0463956	15446201	3805875	C
0.0946	1353330.0	0.160501	0.021721	X1
0.0295	0.0220061	350.7283	77.18161	X2
0.0949	0.0346325	454.0937	248.0826	X3
0.0955	0.0170293	0.676226	0.475355	X5
4923312	Mean dependent var		0.794890	R-squared
1984986	S.D. dependent var		0.850147	Adjusted R-squared
36.7806	Akaike info criterion		2082010	S.E. of regression
37.0257	Schwarz criterion		5.20501	Sum squared resid
36.8050	Hannan-Quinn criter.		307.6357	Log likelihood
1.62226	Durbin-Watson stat		0.002635	F-statistic
			0.002646	Prob(F-statistic)

والنتائج توضح الاتي:

- بالنسبة الى معلمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد كانت اشارتها سالبة وقيمتها تبين ان التغير في الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الزيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض اجمالي الدين العام في المتوسط بمقدار 0.02 وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .
- معلمة الاحتياطيات الأجنبية ذات إشارة سالبة وتشير الى ان الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض اجمالي الدين العام في المتوسط بمقدار 77.18.
- معلمة الإيرادات النفطية ذات إشارة موجبة وتبين ان الزيادة في الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة الدين العام في المتوسط بمقدار 248.08.
- معلمة الموازنة العامة ذات إشارة موجبة حيث تشير الى ان الزيادة في الفائض او العجز بمقدار وحدة واحدة تعمل على زيادة اجمالي الدين العام في المتوسط بمقدار 0.475.
- معامل التحديد المتعدد R^2 يشير الى ان المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته 79% من التغيرات الكلية في اجمالي الدين العام والمتبقي 21% يعود الى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج وبالتالي فان جودة النموذج ضئيلة او منخفضة.
- بالنسبة لاختبار t فقد دلت النتائج على ان جميع المعالم الداخلة في النموذج معنوية.
- اختبار F يشير الى معنوية المعالم اجماليا بسبب ان القيمة المحتسبة لـ F كانت اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 1% وكذلك 5% وبدرجة حرية (12,4) =df .
- اختبار d-w بين ان القرار غير حاسم فيما اذا كان النموذج خالي او غير خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بسبب ان القيمة المحتسبة كانت = 1.622 تقع بين الحدين الأدنى والاعلى عند مستوى معنوية 1% وكذلك 5%.

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

1- ان ارتفاع مستوى الدين يؤدي الى ان تذهب نسبة كبيرة من موارد الدولة المالية لسداد الدين وخدماته بدلا من ان يتم استثمارها في مجالات تعود بالفائدة على الدولة.

2- في العراق تعتمد الموازنة العامة بشكل شبه كامل على عائدات النفط، التي تمثل أكثر من 90% من الإيرادات. هذا الاعتماد الكبير يعكس الطبيعة الأحادية للاقتصاد العراقي، حيث يشكل النفط مصدر الدخل الرئيسي. ومع ذلك، فإن هذا المصدر معرض بشدة للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل الاقتصاد العراقي هشًا , فارتفاع عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض، مما يفاقم الدين العام. تحقيق توازن في الموازنة أو تقليل العجز يسهم في استدامة الدين العام على المدى الطويل.

3. وجود احتياطيات نقدية كافية يدعم استدامة الدين العام من خلال تعزيز قدرة الدولة على سداد ديونها وتجنب الأزمات المالية, اذ ان الاحتياطيات النقدية تمثل صمام أمان يمكن استخدامه لتغطية الالتزامات الطارئة.

4. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يعزز قدرة الدولة على تحمل الدين العام، حيث تقل نسبة الدين إلى الناتج، مما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

- التوصيات

لتحقيق استدامة الدين العام في العراق، يتطلب الأمر نهجاً متكاملاً من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تركز على تحسين الإيرادات، وضبط الإنفاق، وتعزيز النمو الاقتصادي. فيما يلي توصيات رئيسية لتحقيق ذلك:

1- تحسين الإيرادات العامة: من خلال تنويع مصادر الإيرادات, وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. وإصلاح النظام الضريبي, اي توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي.

2- إعادة هيكلة الإنفاق العام: تقليل الدعم العشوائي وتحويله إلى دعم موجه للفئات الأكثر احتياجًا, وتعزيز كفاءة المشاريع الاستثمارية لضمان تنفيذ المشاريع الاستثمارية بناءً على الأولويات الوطنية وبأعلى كفاءة.

3- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي, اي توفير بيئة قانونية وبنية تحتية مشجعة للاستثمار.

4- التعاون مع المجتمع الدولي: من خلال الدعم الفني والمالي, طلب المساعدة الفنية من المؤسسات الدولية لتطبيق الإصلاحات , وكذلك جذب المنح والمساعدات , العمل على زيادة المساعدات والمنح بدلاً من الاعتماد على القروض.

المصادر

1- محمد، عمرو هاشم وميسون علي حسين، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(62).

2- الشرع، عقيل مهدي و جنات سليم هلال، قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة(2003-2016).

3- جودة، نضال شاكر واسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة(2003-2016)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(35)، 2020.

4- شلال، عمار عبدالهادي، اثر الدين العام في التنمية الاقتصادية في العراق حالة دراسية للمدة(2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد(28)، 2020.

5- عبيد، عزيزة محمد، اثر الدين العام على الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة(1997-20139)، كلية التجارة وبرنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

6- البنك الدولي ، 2009.

7- خصاونة، محمد، المالية العامة/ النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، 2019.

8- عباس، نبراس محمد، اثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق.

9- داغر، محمود محمد ومحمد صالح الكبيسي، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة(2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(25)، العدد(113)، 2019.

10-حمد، مخيف جاسم وجمال حسين علي وكيلان إسماعيل عبدالله، اثر الدين العام والتضخم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2004-2016)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد(12)، العدد(1)، 2020.

11-أبو حصيرة، مازن احمد، الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

12-البصري، كمال فيلد واحمد حامد جمعة هذال، التأثيرات السياسية في استدامة الدين العام في موازنة العراق 2009، العدد(66)، 2020.

13- السعيدي، ناجي ريس عبد ، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة(2003-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد(21)، 2017.

14-الدليمي، علي احمد وباسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار لمالي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2017)، مجلة جامعة الانبار، المجلد(12)، العدد(28)، 2020.

14- الفتلاوي، سلام كاظم سامي وصفاء عبد الجبار الموسوي، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(8)، العدد(3)، 2019.

15- احمد، مالك عبدالرحيم وميثم العيبي إسماعيل، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق للمدة(2003-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(123)، 2020.

16- الوائلي، سمير فخري نعمة، اثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة / العراق حالة دراسية للمدة من 2004لمنتصف 2012،

17- ثامر، حسين ماجد و عبدالعظيم عبدالواحد الشكري، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة(2000-2019)، مجلة الدراسات المستدامة، العدد(4) المجلد(3)، 2021.